

تع السلطنة بتنوع بيئي ثري بأنواع مختلفة من البيئات الطبيعية التي تتفاوت بين الجبال والمرتفعات والوديان والصحاري والسواحل، بذل جلالته كافة الجهود لحماية البيئة العمانية بل والعربية والدولية وصونها للأجيال القادمة. وتسعى السلطنة لتجنب العديد من الآثار المحتملة للتغيرات المناخية على النظم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بالاستعداد لإدارة مخاطر التغيرات المناخية عن طريق اتخاذ الإجراءات وإعداد الاستراتيجيات الوطنية لتخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة، وتأكيداً لاهتمام السلطنة بالقضايا البيئية والشؤون المناخية ودعمها المستمر لتلك الجهود فقد توجت جهودها بتحقيق العديد من الإنجازات والتي من أبرزها توقيع السلطنة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة المتعلقة بتغير المناخ ، وتسند مهمة إصدار القوانين البيئية إلى وزارة البيئة ممثلة بمعالي الوزير حسب ما تقتضيه المصلحة البيئية أو عند صدور مراسيم سلطانية تنص على ذلك، وتقوم المديرية العامة في وزارة البيئة والشؤون المناخية بإعداد وتنفيذ القوانين البيئية ومتابعتها كل حسب اختصاصه: المديرية العامة لصون الطبيعة: تصدر وتنفذ القوانين المختصة بالمحميات الطبيعية والبيئة البحرية والتنوع الأحيائي. المديرية العامة للشؤون المناخية: إعداد الخطط والسياسات المتعلقة بالمناخ ومراقبة التغيرات المناخية وغيرها. ومن بينها تأسيس الجمعيات الأهلية